الفصل السادس

حرية الصحافة وتطور

الصحافة المصرية

١٩٥٢-١٩٦٠

obeikandl.com

أوضحنا خلال الفصلين السابقين من هذا الباب ، مدى القيود التي فرضت على الصحافة المصرية خلال تلك الفترة ، سواء القيود القانونية أو السلطوية ، كما أوضحنا أن العلاقة بين الصحافة والسلطة قد شكلت الأزمة الحقيقية للصحافة المصرية .

ولقد أعاقت هذه القيود تطور الصحافة المصرية خلال هذه الفترة ، وسوف نختبر مدى صحة هذه الحقيقة من خلال دراسة الجوانب التالية :

أولاً : حق الجماهير في المعرفة :

ويرتبط هذا الحق بمدى التعددية والتنوع في الصحافة ، إذ إن ذلك هو المحك الذي يمكن على أساسه الحكم على قدرة الصحافة على توفير المعرفة الكافية للجماهير ، إذ إنه كلما تناقص عدد الصحف ، وتنوعها شكلاً ومضموناً أثر ذلك بشكل سلبي على حق الجماهير في المعرفة ، وتناقصت المعلومات المقدمة إلى الجماهير.

أما من ناحية التعددية ، فلا شك أن التعددية الصحفية ترتبط بالتعددية السياسية ارتباطاً وثيقاً ، وقد جاء إلغاء الأحزاب السياسية ، وحظر تشكيل أحزاب جديدة ثم الاتجاه إلى صيغة الحزب الواحد ، ومطاردة الجماعات السياسية حتى بعد إلغاء أحزابها مثل الوفد والإخوان والشيوعيين ليلغي التعددية السياسية بشكل كامل .

إن هذا يعني أن هناك مشروعاً وحيداً ظل موجوداً على الساحة هو مشروع السلطة ، وهو مشروع تحددت ملامحه سياسياً في رفض التعددية السياسية والديموقراطية والتحول إلى الشمولية بما فيها تعاظم دور الكاريزما ، وتمحور المؤسسات السياسية حولها ، وتركز صناعة القرار في يد القائد الكاريزمي ، ونشوء حزب وحيد يعمل كوكالة لترويج أفكار ومفاهيم القائد الكاريزمي وتبرير قراراته .

ومن الناحية الاقتصادية تبلور هذا المشروع في التحول من الاقتصاد الحر إلى الاقتصاد المخطط ، وسيطرة الدولة على البنى الاقتصادية الأساسية ، وهو ما أطلق عليه اسم الاشتراكية العربية .

من الناحية الثقافية ... تم صياغة مجموعة من الشعارات والرموز التي تدور حول التحرر من الاستعمار ـ القومية العربية ـ عدم الانحياز ـ الاستقلال الوطني ، وبالرغم من أن مثل هذه الرموز والشعارات كان يمكن أن تشكل إجماعاً حولها . . وكفاحاً وطنياً من أجل

تحقيقها في إطار صيغ أصيلة أو إبداع وطني أصيل يتيح لكل القوى السياسية الموجودة الاتفاق والاختلاف حول وسائل تنفيذها ، وفي المساهمة في بلورتها وتطويرها ، إلا أن افتقاد التعددية السياسية ، والمناقشة الحرة لهذه الشعارات والرموز ، قد أفقدها مصداقيتها من ناحية ، وأفقدها إمكانية التطوير من ناحية ثانية ، وأدى إلى التقليل من قيمتها نتيجة ارتباطها بالشمولية من ناحية ثالثة ، يضاف إلى ذلك أن التغريب ظل يفرض نفسه على المجتمع من خلال وسائل الثقافة والإعلام ، وذلك يعني التقليل من القدرة على تطوير هذه المفاهيم والشعارات والرموز ، إذ أن من شأن هذا التغريب أن يؤدي في النهاية إلى نوع من التبعية ، وهو ما يمكن أن يفقد مثل هذه الشعارات الاستقلالية قيمتها ومصداقيتها .

وإذا كانت تلك هي الصورة من ناحية التعددية السياسية ، فما هي صورة التعددية الصحفية ؟ لقد كان اختفاء التعددية الصحفية نتيجة منطقية ومتلازمة مع اختفاء التعددية السياسية . فلقد تحولت الصحافة إلى مجرد معبرة عن المشروع الوحيد الموجود وهو مشروع السلطة نتيجة لتغييب المشروعات الأخرى ، والقوى التي تتبناها . إن هذا يعني أن الصحافة قد فقدت قدرتها على التعبير عن المجتمع بكل طوائفه وتياراته السياسية والاجتماعية والثقافية ، إذ إن هناك قوى سياسية واجتماعية وثقافية موجودة في المجتمع ، وأنها تملك مشروعاتها ، لكنها بفعل القهر أرغمت على الاختفاء ، أما عدم تعبير الصحافة عن هذه المشروعات فقد أصبح واضحا وبخاصة بعد أزمة مارس ١٩٥٤ .

لقد كان من نتائج ذلك أن تحولت الصحافة واقعيا إلى أداة للسيطرة الاجتماعية ، أو وكالة لترويج مفاهيم وقرارات القائد الكاريزمي أو بمعنى آخر مشروع السلطة ، وتحولت إلى مجرد أداة لتبرير وتفسير قرارات السلطة والدفاع عنها ومهاجمة أية تيارات مجتمعية أخرى تخالف هذه القرارات أو يبدو أنها تعترض عليها .

هل يمكن أن تستقيم مثل هذه النتائج مع الملكية الفردية للصحافة ؟ بمعنى آخر أن الملكية الفردية تعني وجود تعددية ... فكيف يمكن في ظلها أن تتحول الصحافة إلى وكالة لترويج وتبرير وتفسير قرارات السلطة ، وتفقد وظيفتها الأساسية في التعبير عن الرأي العام ؟ إن المسئول عن ذلك هو الصيغة التي بلورتها ثورة يوليو ، وحددت أبعادها القيادة الناصرية للعلاقة بين الصحافة المصرية والنظام السياسي ، فقد أدت هذه الصيغة إلى تحول الصحف المصرية والصحفيين ، إلى أدوات تنفيذية في أيدي النظام السياسي يقومون بتعبئة الرأي العام

المصري لمساندة مواقف الحكومة السلبية والإيجابية إزاء القضايا الجوهرية التي يواجهها الشعب المصري محليا وعربيا دون مراعاة لمسئولياتهم المهنية والفكرية كقادة للرأي وصناع للوعي الوطني والاجتماعي[١] .

ومن هنا فإن الملكية الفردية للصحافة في حد ذاتها لا تعني التعددية ، فشكل الملكية الفردية موجود بشكل أساسي في المفهوم السلطوي للصحافة ، ويمكن للسلطة تحويل الصحف المملوكة ملكية فردية إلى نسخ مكررة تحمل ذات الخطاب الذي تريد له هذه السلطة أن يصل إلى الجماهير .

وإذا كانت الصحافة قد تحوّلت إلى وكالة لترويج مشروع السلطة والتبرير لقراراتها وتفسيرها فإن هناك صحفا قد احتلت أهمية أكبر داخل هذه الوكالة ، بحيث يمكن تصور شكل هذه الوكالة على شكل هرمي احتلت قاعدته الأهرام عقب تولي محمد حسنين هيكل رئاسة تحريرها عام ١٩٥٧ نتيجة « لارتباط من نوع استثنائي بين شخص قائد الثورة جمال عبد الناصر وشخص محمد حسنين هيكل ، حيث تحولت الأهرام منذ أن تولاها هيكل إلى ما يشبه الحزب لعبد الناصر »[٢] .

قد يثور هنا اعتراضان على هذا التحليل **أولهما** : أنه لا ينطبق على الفترة ما بين قيام الثورة في يوليو ١٩٥٢ ، وإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤ حيث كان هناك مجال للتعددية الصحفية ، والرد على ذلك هو أنه باستقراء الحقائق التاريخية يتضح أن تناقص التعددية الصحفية قد بدأ حتى قبل إلغاء التعددية السياسية بقرار حل الأحزاب ، حيث « توقفت جريدة الأساس الناطقة باسم الحزب السعدي في ١٨ أغسطس ١٩٥٢ ، وذلك نتيجة دعوة تطهير الأحزاب التي أطلقتها الثورة في ٣١ يوليو ١٩٥٢ »[٣] ، ثم بدأ اختفاء صحف الأحزاب السياسية عقب قرار حل الأحزاب ، أما الصحف التي صمدت وبقيت موجودة على الساحة فهي تلك الصحف التي كانت تمتلك استقلالية إلى حد ما عن الأحزاب التي تعبر عنها مثل « المصري » .

أما ما حدث خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، فهو وإن كان قد عكس قدرا من التعددية الصحفية فقد نتج ذلك عن الصراع بين جناحي السلطة نفسها ، أي أن هذه التعددية قد جاءت تعبيرا عن هذا الصراع ، وعكست المشروعين المطروحين أساسا من قبل جناحي السلطة (الجناح الديموقراطي والجناح الشمولي) ، وهذه الأيام العشرون يمكن النظر

إليها كاستثناء لا يلغي القاعدة ، يضاف إلى ذلك أن منحنى التعددية الصحفية قد بدأ في الهبوط منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وذلك لا يعني الاختفاء الكامل لهذه التعددية خلال الفترة الواقعة بين قيام الثورة وإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس بشكل كامل ، كما حدث في الفترة التالية ، ولكنها قد بدأت في التناقص .

أما الاعتراض الثاني : فهو أن هناك صحيفة قد أصدرتها الثورة بنفسها للتعبير عن اليسار المصري وهي جريدة المساء ، وهذا يعني وجود قدر من التعددية وليس اختفاءها بشكل كامل ، والحقيقة أن المساء قد أنشئت للتعبير عن الجانب اليساري من مشروع السلطة ، أو بمعنى آخر محاولة إدماج اليسار داخل السلطة بشرط تخليه عن مشروعاته الأساسية وبخاصة الاشتراكية العلمية ، و « يروي خالد محيي الدين أن عبد الناصر كان يناقشه دائما فيما تنشره المساء ، ويبدي ملاحظاته على ما ينشر ، وأنه اعترض أكثر من مرة على باب كانت تقدمه المساء بعنوان « يوميات الشعب » ، قائلا : إنه يركز على متاعب الناس ، وكأنه دعوة لتفجير حرب طبقية ، وكان يلفت نظره إلى بعض التعبيرات والكلمات التي تشير في رأيه إلى أن الجريدة بدأت تنتهج نهجا شيوعيا »[٤] .

ونتيجة لموقف جريدة المساء من حركة الشواف في العراق لم يحتمل عبد الناصر ذلك، فطلب إبعاد خالد محيي الدين عنها في ١٢ مارس ١٩٥٩ ، كما تم إبعاد الدكتور عبد العظيم أنيس ومنعه من الكتابة في جريدة المساء ، وقد حل الضابط مصطفى المستكاوي محل خالد محيي الدين في رئاسة تحرير المساء ، فاختفت الأقلام اليسارية من الجريدة ، كما بدأت حملة هجوم مكثفة ضد الشيوعيين[٥] .

ويتضح من ذلك أن وجود جريدة المساء لا تعني أن مشروع اليسار المصري قد تم التعبير عنه بشكل كامل ، أما بالنسبة للذين اعتبروا أن لجريدة المساء دورا في ظهور الفكر اليساري في مصر ، فلابد أن يقرأوا تاريخ مصر ليعرفوا أن الفكر اليساري موجود كتيار في المجتمع المصري منذ عام ١٩٢٢ إن لم يكن قبل ذلك .

أما من ناحية التنوع ، فإنه تبرز صعوبة التفريق بين التنوع والتعددية ، فلا شك أن هناك ارتباطا واضحا بينهما وتداخلا كبيرا ، ولكن يمكن القول إنه كلما تناقصت التعددية الصحفية تناقص التنوع والعكس صحيح ، ونتيجة لتناقص التعددية السياسية والصحفية في تلك الفترة ، فقد تناقص التنوع الصحفي بدوره من ناحية المضمون ، حتى وإن ظل هناك

تنوع من الناحية الشكلية تمثله الصحف الموجودة .

من ناحية التنوع الشكلي فيلاحظ أنه قد ضاق إلى حد كبير ، فبالنظر إلى الصحف اليومية فقد انقسمت إلى قسمين :

أ ـ الصحافة التى أنشأتها الثورة :

ويلاحظ أن هذه الصحف مملوكة أصلا للدولة ، ويعين رؤساء مجالس إدارتها ، ورؤساء تحريرها الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه ، وقد صدرت جريدة الجمهورية في ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، ثم جريدة الشعب في ٣ يونيو ١٩٥٦ ، لكن هذه الجريدة الجديدة أدمجت بجريدة الجمهورية في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٩ ، كما صدرت جريدة المساء في ٦ أكتوبر ١٩٥٦ ، وهذا يعني أن السلطة قد امتلكت ٣ صحف يومية خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٥٩ .

ب ـ الصحافة المملوكة ملكية فردية :

وقد اختفت كل الصحف اليومية الصادرة عن الأفراد عقب أزمة مارس ولم تبق سوى جريدة الأهرام التي عرفت بسياستها الاستقلالية ، وجريدة الأخبار وبتعيين هيكل رئيساً لتحرير الأهرام فإنها قد انتقلت بشكل كامل إلى جانب السلطة .

أما من ناحية الصحف الأسبوعية فيلاحظ أن نطاق التنوع قد ضاق إلى حد كبير ، حيث توقفت معظم الصحف الأسبوعية السياسية التي كانت تصدر عن القوى السياسية ، عقب أزمة مارس ١٩٥٤ ، وقد أنشأت الثورة أيضا صحفا أسبوعية هي مجلة التحرير التي صدرت في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ مجلة نصف شهرية ، ثم تحولت إلى مجلة أسبوعية في أبريل ١٩٥٤ ، ثم مجلة الثورة الأسبوعية فى أول يوليو ١٩٥٤ ، وتوقفت في ٢٦ أبريل ١٩٥٦ بالإضافة إلى مجلة بناء الوطن الشهرية .

هذا في مقابل مجلتين سياسيتين فقط هما روز اليوسف والمصور ، الصادرة عن دار الهلال مملوكتان ملكية فردية .

أما الصحف الجديدة التي صدرت خلال هذا الفترة عن المؤسسات الخاصة الموجودة ، فقد مالت إلى أن تكون غير سياسية ، وغلب عليها التخصص مثل مجلة صباح الخير التي صدرت عن دار روز اليوسف في ١٢ يناير ١٩٥٦ ، حيث تتوجه إلى الشباب ، ومجلة حواء الجديدة التي صدرت عن دار الهلال في ١٤ يناير ١٩٥٥ .

أما الصحيفة الوحيدة التي أنشأت عن غير المؤسسات الصحيفة القائمة في هذه الفترة والمملوكة ملكية فردية فهي جريدة « وطني » وهي جريدة دينية مسيحية أسبوعية صدر عددها الأول في ديسمبر ١٩٥٨ ، وصاحب امتيازها أنطون سيدهم[٦] .

وهذا يعني أنه مع بقاء الحق القانوني لكل فرد في إصدار صحيفة طبقا لقانون المطبوعات ، فإن هذا الحق قد انعدم من الناحية الواقعية نتيجة للممارسات السلطوية .

وإذا كان ذلك هو حال التنوع الشكلي ، فإن تنوع المضمون قد ضاق بشكل أكثر نتيجة للرقابة الصارمة ، فلم تكن الرقابة لتسمح لها بمتابعة الوقائع أو الاقتراب منها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أدت الممارسات الإرهابية للسلطة ضد الصحافة إلى أن تميل الصحف إلى التمحور الشديد حول السلطة التنفيذية ، وعكس مضمونها توجهات هذه السلطة ، كما عكست موقفا مهادنا في معالجتها للقضايا المختلفة ، يتفق مع مسلك قادة الثورة في هذه المرحلة في معالجتهم للأمور[٧] .

يضاف إلى ذلك أن التنوع في المضمون لا يمكن أن ينفصل عن التنوع الشكلي أو التنوع في الصحف الصادرة (شخصيات هذه الصحف ـ تحديدها للجمهور الذي تتوجه له ـ سياستها التحريرية ... إلخ) ، ولا يمكن أيضا أن يزدهر إلا في ظل المنافسة بين هذه الصحف ، إذ أنه كلما قلت المنافسة بين هذه الصحف تناقص بالضرورة تطور الأساليب المهنية لجذب القراء ، وبالتالي تنوع المضمون ... وينعكس تناقص التنوع الشكلي والتنوع في المضمون سلبيا على فن التحرير الصحفي ، إذ أن الهدف الأساسي لهذا الفن هو تقديم الرسالة بالشكل الذي يمكن أن يحقق أكبر قدر من جذب الانتباه والتشويق ، واستيعاب المادة الصحفية ، ومن ناحية أخرى خلق شخصية صحفية مستقلة للصحيفة تزيد ارتباط القراء بها ، وفي الوقت نفسه أن تقدم لهم أكثر مما يمكن أن تقدمه لهم الصحف الأخرى من معلومات ، وتفسير لهذه المعلومات .

وفي ظل الرقابة ، والممارسات الإرهابية للسلطة ، وضيق مجال التنافس بين الصحف تقل أهمية هذا الفن ، ويصعب تطويره ، هذا بالإضافة إلى أن الصحافة « قد تخلت عن إحدى وظائفها الرئيسية وهي توعية القراء والمواطنين ، وتزويدهم بمختلف الآراء والأفكار الكفيلة بتنويرهم وتوعيتهم ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال ممارسة النقد بكافة

صوره وأشكاله ، وعرض وتفنيد وجهات النظر المختلفة حول القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة »[٨] .

إن هذا يوضح أن تناقص الحرية المتاحة للصحافة في هذه الفترة ، قد أثر سلبيا على تطور الصحافة المصرية كميا ونوعيا وعلى قدرتها على توفير المعرفة الكافية للجماهير ، أي أن حق الجماهير في المعرفة قد تم تحجيمه وتقييده من خلال تناقص التعددية الصحفية والتنوع الكمي والكيفي .

ثانيا : ديموقراطية الاتصال :

أدى تناقص التعددية والتنوع في مجال الصحافة إلى تقييد ديموقراطية الاتصال بشكل كامل فهذا المفهوم يعني قدرة أفراد المجتمع وفئاته وتياراته السياسية على نقل الرسائل ، وإرسال وتلقي المعلومات والآراء بحرية من خلال وسائل الإعلام ، كما يعني القدرة على توصيل آراء المجتمع بطوائفه المتعددة إلى السلطة ، وتوصيل آراء وقرارات ومشروعات السلطة إلى الجماهير أي أنه طبقا لهذا المفهوم لابد أن يكون الاتصال في اتجاهين .

أما الاتصال في هذه الفترة ، فقد كان في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل ، لعبت فيه الصحف دور الناقل لقرارات السلطة ومبررة ومفسرة لها ، في الوقت الذي كانت فيه عاجزة بفعل الرقابة والممارسات الإرهابية وتقييد التعددية السياسية عن نقل آراء الجماهير أو القوى السياسية والمجتمعية في هذه القرارات ، ومن شأن ذلك أن يقيد في النهاية المناقشة الحرة في المجتمع حول القضايا والمشكلات ، وترجع الدكتورة عواطف عبد الرحمن ذلك إلى المشاركة المتزايدة من جانب العسكريين في مجال الصحافة ، حيث تقول : « إن الصحافة المصرية بفضل المشاركة المتزايدة من جانب العسكر في شئونها ، قد أصبحت أداة لخدمة النظام السياسي تنبثق منه وتصب في قنواته ، وتتوجه رأسا إلى الرأي العام الذي يتلقى المواد الإعلامية المنشورة سواء أكانت أخبارا أم آراء وكأنها تعليمات عسكرية غير قابلة للنقاش أو الاختلاف حولها ، وبذلك يمكن القول إن الصحافة المصرية في مجملها عدا بعض الاستثناءات المحدودة أصبحت صحافة تعبئة بالمعنى العسكري ، وليس بالمعنى الأيديولوجي المتعدد المنابع ، أي أصبحت مهمتها الأولى تنفيذ الأوامر دون محاولة تفنيدها فضلا عن نقدها ، أو استثمار ذلك في بناء رأي عام حقيقي قادر على المناقشة والنقد واتخاذ المواقف[٩] .

لكن ذلك لا يرجع فقط إلى المشاركة العسكرية المتزايدة من جانب العسكريين ، وإن كان ذلك أحد أهم العوامل ، ولكن هناك عوامل أخرى شكلت هذه النتيجة منها إرهاب الصحفيين ، والرقابة ، واتجاه الدولة إلى تملك الصحف ، والسيطرة عليها .

ثالثا : مصادر الأخبار :

تزايدت سيطرة الدولة على مصادر الأخبار في هذه الفترة ، وتحكمها في هذه المصادر ، فلقد أصبحت سياسيا المصدر الوحيد للأخبار نتيجة لإلغاء التعددية السياسية فمن شأن هذه التعددية أن تزيد تعددية مصادر الأخبار . أما أن تكون الدولة بأجهزتها ومؤسساتها هي المصدر الوحيد للأخبار ، فذلك يعني احتكار الدولة لهذه المصادر ، وقدرتها على التحكم في الصحافة عن طريق تحديد ما يمكن كشفه أو حجبه من معلومات ، ويزيد الوضع خطورة تناقص القدرات المهنية للصحفيين ، وعدم قدرتهم على كشف ما يمكن للسلطة أن تحجبه من معلومات ، وحتى في حالة قدرتهم على ذلك فإن الرقابة تقوم بحظر نشرها إذا كانت تتعارض مع توجهات السلطة .

إن هذا يعني عدم قدرة الصحافة على القيام بوظيفة الحارس لمصالح المجتمع ، والرقابة على مجمل ممارسات السلطة وقراراتها ، ويمكن الاعتراض على هذه النتائج بأن الدولة بسماحها بإنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط ، قد عملت على زيادة مصادر الأخبار ، وكانت شركة أنباء الشرق الأوسط ، قد أنشئت في فبراير ١٩٥٦ ، في صورة شركة مساهمة مملوكة لبعض دور الصحف الأهرام ـ أخبار اليوم ـ الجمهورية ـ دار الهلال[١٠] ، ولكن الدولة قد سعت إلى السيطرة على هذه الوكالة أولا من خلال تقديم إعانة لسد العجز في مواردها تقدر بحوالي ٣٢ ألف جنيه سنويا ، ثم عن طريق فرض تعيين أحد العسكريين هو كمال الدين الحناوي مديرا عاما للوكالة في عام ١٩٥٩ ، وكان فرض تعيينه دون عرضه على مجلس إدارة الوكالة ، سببا في تقديم أعضاء مجلس الإدارة لاستقالاتهم . وجاء تعيين الحناوي ، واستقالة أعضاء مجلس الإدارة ليؤدى إلى سيطرة الدولة على الوكالة بشكل كامل ، وبالتالي أصبحت الوكالة تابعة للدولة ، وكان « لتبعية هذه الوكالة للدولة آثارها داخليا وخارجيا ، ففي المجال الخارجي يتجه النظر إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط على أنها وكالة الأنباء الرسمية للدولة ، وعلى الصعيد الداخلي تتطابق الأنباء التي

تذيعها الوكالة ووجهة نظر الحكومة ، فلا توجد ضمانات كافية لحيادها وموضوعية المعلومات الصادرة عنها .

لقد كان إنشاء هذه الوكالة عملا مهما على الصعيد الداخلي والخارجي ، لكن المشكلة أن فرض سيطرة السلطة عليها ، وبالتالي تبعيتها للدولة قد أفقدها المصداقية خارجيا، ولم تؤد داخليا إلى توسيع مصادر المعلومات نتيجة لأن هذه التبعية لم تتح لها القدرة الكافية على كشف الأخبار ، والمعلومات وبخاصة تلك التي لا تريد السلطة الكشف عنها.

إن إنشاء وكالة أنباء لا يؤدي في حد ذاته إلى توسيع مصادر الأخبار وبخاصة في ظل انعدام التعددية السياسية الذي يؤدي بدوره إلى أن تصبح الدولة بأجهزتها ومؤسساتها المصدر الوحيد للأخبار ، أي أن هناك نوعا من احتكار الدولة لهذه المصادر ، وبالتالي لا يصبح أمام الوكالة أو الصحف سوى النقل عن هذه المصادر ما ترغب هذه المصادر في كشفه دون وجود أية مصادر بديلة .

رابعا ـ سيطرة أهل الثقة :

انعكس تفضيل أهل الثقة من جانب السلطة سلبيا على مجمل أداء الصحافة المصرية وقد برز ذلك واضحا في صحف الثورة التي أنشأها وأدارها وسيطر على تحريرها العسكريون، وحتى هؤلاء العسكريين ارتهن تعيينهم واستمرارهم أو عزلهم من وظائفهم الصحفية بمدى التزامهم بالتوجهات العامة للقيادة الناصرية .

يمكن هنا أن يثور اعتراض هو أن سيطرة أهل الثقة يبدو أمرا مفهوما في الصحف التي أنشأتها الثورة ، وهي صحف تملكها السلطة وتسيطر عليها ، ومن ثم فإنها تستطيع أن تعيّن فيها من تشاء ، ولكن بالنسبة للصحف الأخرى المملوكة ملكية فردية كيف يمكن أن تتم سيطرة أهل الثقة ؟ والإجابة على ذلك هو أنه حتى الصحف المملوكة ملكية فردية قد شهدت حالات لفرض أشخاص معنيين مثل محمد حسنين هيكل ليرأس تحرير الأهرام ، وفرض كمال الدين الحناوي مديرا عاما لوكالة أنباء الشرق الأوسط ، يضاف إلى ذلك أن حق الوجود على الساحة ، سواء بالنسبة للصحيفة أو الصحفي يضمن فقط في ظل رضاء السلطة عن هذا الوجود أما في حالة نقص هذا الرضاء فإن (الصحيفة / الصحفي)

لا يستطيع أن يضمن وجوده على الساحة . أي أن الصحفي الذي لا يستطيع اكتساب الثقة فإنه يفقد حقه في العمل في مجال الصحافة ، أو يتم تأديبه أ و« تربيته » .

هناك أيضا نقطة مهمه هي أن السلطة قد أصبحت المصدر الوحيد للأخبار ، ومن ثم فإن عدم اكتساب ثقتها يعنى فقدان القدرة على الحصول على الأخبار ، ومن ثم فإنه يفتقد القدرة على أداء وظائفه الصحفية . وقد انعكست سيطرة أهل الثقة على مجمل أداء الصحافة المصرية من ناحية وعلى كفاءة الصحفيين من ناحية أخرى ، حيث يقول يوسف إدريس : « الصحافة اتبهدلت جدا ، والسبب أن الثورة كانت تبحث عن الصحفيين أهل الثقة ، وليس أهل الكفاءة ، ولهذا عندما كانت تطرح فكرة الثقة والكفاءة على الساحة الصحفية ، فدائما كنت تجد أن صاحب الكفاءة هو الذي يفشل في اكتساب الثقة لسبب بسيط جدا ، هو أنه يعتمد على كفاءته وقدراته الخاصة ، بينما الصحفي الفاشل والضعيف الكفاءة يسعى دائما لأن يكون مصدر ثقة ، وذلك عن طريق كتابة تقارير ضد زملائه ، أو أن يكون عينا عليهم ، وبهذه الوسائل سرعان ما يصل ويكبر »[١١] ، وكان من نتائج ذلك أن الصحافة في مصر « قد فقدت شخصيتها تماما ، وأهدرت الطاقات البشرية الخلاقة ، وتحول جيش الصحفيين إلى صفوف ممزقة ، وفلول انعدمت لديها الرغبة في التنافس والإبداع ، لا قدرة لها على المقاومة للتخلص من القيود ، إنما يتصارع أفراد الجيش في داخله لضمان بقاء الفرد في موقعه أو لمحاولة التقرب إلى نظام الحكم كوسيلة للبقاء »[١٢]

كما أدى ذلك إلى دخول عناصر لا تتميز بأي نوع من الكفاءة إلى الصحافة المصرية، وبخاصة من العسكريين ، بالإضافة إلى تناقص القدرات المهنية للصحفيين ، وكان ذلك نتيجة منطقية لانعدام المنافسة من ناحية ، وللاعتماد على أساليب أخرى للوصول غير الكفاءة المهنية من ناحية أخرى .

خامسا : قيام الصحفيين بوظائف أخرى لا علاقة لها بالصحافة :

كان من نتائج الأوضاع التي أوضحناها فيما سبق خاصة سيطرة أهل الثقة ، والتحول إلى الشمولية ، وإرهاب الصحفيين أن استخدم الصحفيون في القيام بوظائف لا علاقة لها

بالصحافة ، لا بل تؤثر سلبيا على تطورها المهني حيث كان بعض المسئولين عن الصحف يلعبون دور أجهزة الأمن للمعلومات ، وكانت بعض الصحف تؤدي هذا الدور أيضا ، وعندما صدرت جريدة (الشعب) فكر عبد الناصر في إمكانية أن تقوم الجريدة بدور مهم في الحصول على المعلومات التي يكون هو في حاجة إليها ، واستلهم هذه الفكرة من مصطفى أمين الذين قدم للرئيس معلومات عن مصطفى خليل وعزيز صدقي اللذان أراد الرئيس تعيينهما وزراء في دقيقة واحدة ، بينما استغرق الأمر من المخابرات أسبوعا كاملا ، ويقول لطفي واكد : إن عبد الناصر اقترح عليه أن تقوم الشعب بمثل هذا الدور في الحصول على المعلومات ، وأن هذا ليس فيه ما يشين لأنه عمل وطني يستهدف حماية أمن الثورة ، كما « انتقلت الخدمات غير الصحفية من مستوى جمال عبد الناصر إلى مستويات أقل منه ، حتى أصبح الصحفيون موظفين في أجهزة الدولة حتى قبل أن تؤمم الصحافة ، ويصبحوا كذلك رسميا وقانونيا .

وإذا كان عبد الناصر يعتبر أنه ليس في أداء الصحفي لمثل هذه الأعمال التي تتصل اتصالا مباشرا بأعمال أجهزة الأمن والمخابرات ما يشينه ، لأنها في نظره عمل وطني ، فإنه بالتأكيد يؤثر سلبيا على وظائف الصحافة الأساسية وعلى تطورها المهني ، كما أنه يشينها بأن يخرجها ويخرج العاملين فيها عن الوظائف الأساسية لهم ، وعن تمثيلهم للجماهير أمام السلطة ، فإن دورهم الأساسي هو نقل المعلومات إلى الجماهير ومخاطبتها بشكل مباشر ، هذا هو جوهر الوظيفة الأساسية للصحافة ، وليس القيام بأعمال أجهزة الأمن والمخابرات ، والمساهمة في تحويل الدولة إلى دولة بوليسية ، يضاف إلى ذلك أن الصحفي الذي يحترم نفسه وجماهيره ومهنته لا يمكن أن يقوم بمثل هذه الأدوار .

لكن ذلك أيضا كان نتيجة طبيعية للحكم الشمولي ، وقد ساهمت مؤسسات أخرى في أداء هذه المهام مثل الاتحاد القومي ، فقد كان كتابة التقارير هو معيار الإخلاص والولاء ، وكان مطلوب من الجميع في مراكز السلطة أن يسهموا في ذلك ، وكان هذا دافعا إلى اهتمام أجهزة العمل السياسي على مختلف تشكيلاتها بكتابة تقارير تساند أجهزة الأمن في عملها وامتد ذلك إلى المدنيين أيضا .

سادسا ـ الملكية والإدارة والتمويل :

استخدم الهجوم على نمط الملكية الفردية للصحافة كمقدمة لتأميم الصحف ، فهل

كانت الصحافة في هذه الفترة تخضع للملكية الفردية ؟ في الحقيقة إن نطاق الملكية الفردية قد ضاق إلى حد كبير ، فقد دخلت الدولة من خلال الصحف التي أنشأتها الثورة كطرف أساسي في الملكية حيث امتلكت في الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ ثلاث صحف يومية بالإضافة إلى بعض الصحف الأسبوعية والدورية . وقد قامت الدولة بالاستيلاء على شركة الإعلانات الشرقية وشركة الإعلانات المصرية ، وشركة التوزيع المصرية بالإضافة إلى الصحف الناطقة بلغات أجنبية ، وهى الإجبشيان جازيت ، والبروجيه إجبسيان ، والبورص إجبسيان ، وهي الصحف الصادرة عن شركة الإعلانات الشرقية ، « وكانت هذه الشركات شركات مساهمة وقد قامت الدولة بضمها إلى دار التحرير للصحافة والنشر » ـ وهي الدار التي تمتلكها الدولة ـ وكانت السلطة العليا في جميع هذه الشركات للمسئولين عن دار التحرير ، وكان المفروض أن يرسموا السياسة العليا ويتابعوها عن طريق الأجهزة الإدارية الخاصة بكل شركة[١٣] .

إن هذا يعني أن الدولة قد أصبح بإمكانها نتيجة لامتلاكها أغلب شركات الإعلان والتوزيع التحكم في الصحافة والسيطرة التامة عليها .

أما النمط الثانى من أنماط الملكية فهو ملكية الشركة المساهمة حيث كانت كل من دار الهلال وجريدة الأهرام شركة مساهمة ، ولكن عدد المساهمين فيها محدود لا يخرج عن نطاق أفراد العائلة التي كانت تمتلك المنشأة الفردية إلا ليشمل بعض كبار العاملين فيها الذين تربطهم بباقى المساهمين صلة قوية .

وكانت أخبار اليوم هي الدار الصحفية التي هجرت المنشأة الفردية إلى الشركة ذات المسئولية المحدودة ، وكانت سباقة في هذا الميدان إذ أنشأت في سنتي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ثلاث شركات كل منهما ذات مسئولية محدودة هي شركة إعلانات الأخبار ، وشركة مطابع الأخبار ، وشركة توزيع الأخبار ، أما روز اليوسف فكانت منشأة فردية[١٤] .

إن هذا يعني أن نطاق الملكية الفردية في الصحافة قد ضاق إلى حد كبير حيث ظلت واحدة فقط من المؤسسات الصحفية الكبرى تخضع لهذا النمط ، وكان إحسان عبد القدوس قد ذكر في مقال له في ٢١ مارس ١٩٦٠ أنه « اقترح على مجلس إدارة روز اليوسف أن يشتري المحررون والعمال دار روز اليوسف من أصحابها بقيمة رأس المال حتى لا تترك عدالة توزيع الحقوق نظير العمل في يد أصحاب الدار يوجهونها حسب أمزجتهم ،

وأقترح أن تقسم الأرباح آخر السنة إلى ثلاثة أبواب ، باب يدفع منه الأقساط المستحقة لأصحاب الدار الأصليين ، وباب يرصد في الاحتياطي ، وما قد يتطلبه التوسع في أعمال الدار ، والباقي من الأرباح يوزع على حملة الأسهم » .

إن هذا يعني أن المنشأة الفردية الوحيدة الباقية كان يمكن أن تتحول إلى شركة مساهمة أيضا ، وباقتراح من المالك الفرد نفسه يضاف إلى ذلك تملك المحررين والعمال للأسهم فى هذه الشركة ، وهى صيغة لا شك تؤدى إلى مزيد من الاستقلال الصحفى للدار عن المالك الفرد وعن الدولة .

يمكن الاعتراض هنا بأن تحول المؤسسات الصحفية إلى أشكال أخرى من الملكية مثل الشركة المساهمة أو الشركة ذات المسئولية المحدودة ، لا يعني أنها تحررت من سيطرة المالك الفرد ، إذ إن المساهمين في هذه الشركات هم أفراد عائلة المالك الفرد نفسه ، بالإضافة إلى بعض المقربين إليه ، ورغم التسليم بصحة ذلك إلى حد كبير ، إلا أن صيغة الشركة المساهمة تتيح إمكانية ملكية أفراد آخرين للأسهم ومن ثمّ إمكانية إبعاد سيطرة المالك الفرد أو التقليل منها إلى حد كبير .

مفهوم حرية الصحافة في مصر
١٩٥٢ ـ ١٩٦٠

بعد هذا العرض الأساسي الدستوري والقانوني لحرية الصحافة ، ثم للعلاقة بين الصحافة والسلطة ، وتأثير كل ذلك على التطور المهني للصحافة المصرية ، ما هو مفهوم حرية الصحافة في هذه الفترة ؟

ترى ليلى عبد المجيد « أن الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى أكتوبر ١٩٥٤ شهدت صراعا بين المفهوم الليبرالي لحرية الصحافة ، وبين مفهوم جديد لم تكن ملامحه قد اتضحت بعد يرى أن الليبرالية في مصر تجربة ثبت فشلها ، وأنه من الضروي أن ندخل تجربة جديدة ، تهتم بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للحرية ، وانتهت هذه المرحلة بانتصار هذا الاتجاه الجديد ، وانتهاء مرحلة قامت على المفهوم الليبرالى لحرية الإعلام والصحافة فى مصر[١٥] .

إن هذا القول يحتاج إلى مناقشة فأولا لقد سقط المفهوم الليبرالى لحرية الصحافة بسقوط دستور ١٩٢٣ ، فقد كانت نصوص هذا الدستور بالرغم من عيوبها أهم ملامح هذا المفهوم في خلال هذه الفترة ، وبسقوطه يكون هذا المفهوم قد سقط هذا بالإضافه إلى أن كم القيود التي فرضتها السلطة وتدخلها في مجال الصحافة قد زاد بشكل كبير يبتعد بالمفهوم المطبق في هذه الفترة عن النظرية الليبرالية .. هذا بالإضافة إلى أن دخول الدولة كمالك للصحف في هذه الفترة يتناقض بشكل تام مع هذه النظرية ، وقد يكون هناك بعض الملامح القليلة جدا للنظرية الليبرالية خلال الفترة من ٥ إلى ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، ولكن ذلك لا يجعلنا نتبنى القول بانفصال هذه الفترة عن الفترة التي أعقبتها .

أما القول ببروز مفهوم جديد يعني بالبعد الاجتماعي والاقتصادي للحرية فلابد من مناقشته ، إذ أنه مع التسليم بحاجة الدول النامية لمفهوم جديد يأخذ في الاعتبار مثل هذا البعد ، إلا أن ذلك لابد أن يتم في إطار صيغة أصيلة تبرز من خلال الواقع الذي تعيشه هذه البلدان ، وكفاحها ضد المستعمر ، ومن أجل الاستقلال والتنمية ، لكن ذلك لا يعني

على الإطلاق إعطاء أي مبرر لأية قيود يمكن أن تفرض على الصحافة ، إذ من شأن هذه القيود أن تؤدي في النهاية إلى عدم قدرة الصحافة على القيام بوظائفها بما فيها دورها في عملية التنمية .

يضاف إلى ذلك أن الاهتمام بالبعد الاجتماعي والاقتصادي لا يعني سيطرة السلطة على الصحافة ، وتقييد حق الجماهير في المعرفة ، إذ من شأن هذا الحق أن يؤدي في النهاية إلى تزايد المشاركة السياسية وزيادة قدرة الجماهير على المساهمة الفعالة في عملية التنمية ، وإذا كانت عملية التنمية تحتاج إلى المشاركة والخلق والإبداع ، وتكامل المجتمع، فإن فرض قيود على حرية الصحافة يؤدي بالضرورة إلى تقييد كل ذلك .

ولقد استخدم هذا المفهوم (مفهوم التنمية) بشكل كبير لإعطاء مبررات للتقييد حيث يقول أحمد بهاء الدين : « بعد الثورة تحولت الصحافة المصرية إلى صحافة تعبئة (صحافة تعبوية) أي أنها ليست مهمتها الأولى أن تفسح صدرها لكل الآراء، ولكن مهمتها الأولى أن تعبئ الرأي العام، وتحثه في اتجاه معين ، وهذا اللون إذا كان يستهدف تعليم فئات أوسع من القراء وتوجيههم نحو أفكار جديدة ، كالتنمية ، فإن هناك عيبا وهو الضغط على الآراء المخالفة والضغط على الاتجاهات المختلفة داخل هذا النطاق نفسه »[١٦] .

والحقيقة أنه لتعليم فئات أوسع من المجتمع وتوجيهها إلى أفكار جديدة ، كالتنمية لابد من الاعتراف بحق هذه الفئات في المعرفة أولا ، وهذا الحق يتطلب للقيام به بكفاءة الاعتراف بالتعددية الصحفية وتشجيع التنوع الصحفي من خلال إنشاء الصحف ، إذ أن هذه الأفكار الجديدة كالتنمية لا يعني توصيلها بأسلوب التعليمات العسكرية ، بل لابد من خلق الوعي بها ، وإتاحة الفرصة للمشاركة في خلقها .

أما البعد الاقتصادي والاجتماعي للحرية فلا يمكن أن تؤدي القيود التي تفرضها السلطة على الحرية إلى تحقيقه ، بل إن ما يحققه هو تقليل رسملة الصحافة من خلال خلق القدرة على قيام الفئات المجتمعية والقوى السياسية المختلفة والمستثمرين الصغار للدخول إلى السوق وإنشاء صحف صغيرة يمكن أن تزيد من المناقشة الحرة للقضايا التي يواجهها المجتمع ، أما سيطرة السلطة على الصحافة فلا تؤدي إلى تحقيق هذا البعد .

إن المفهوم الذي طبق خلال هذه الفترة هو النظرية السلطوية بشكل أساسي حيث

سمحت السلطة بوجود صحف مملوكة ملكية خاصة ، ولكن حق الوجود بالنسبة لهذه الصحف لا يضمن إلا فى ظل رضا السلطة عن هذا الحق ، وفى حالة فقدان هذا الرضا فإن الصحف تتعرض للتعطيل أو الإغلاق ، كما يتم معاقبة الصحفيين باستخدام اتهامات بعيدة عن المجال الصحفي ، وتطبيق عقوبات شديدة عليهم تخرج عن نطاق كل القوانين الموجودة .

وقد مزج هذا المفهوم ببعض ملامح النظرية الشيوعية والتي أهمها ملكية الدولة للصحف ، لكن ذلك لا يسمح بالقول بأن هذا النموذج قد طبق ، إذ إن الأصل في هذا النموذج أنه نابع من أيديولوجية كاملة يتم تطبيقها في المجتمع ، ويكون ولاء الصحف للسلطة في هذه الحالة هو ولاء أيديولوجى لسلطة تقوم بتنفذ الأيديولوجية الشيوعية ، وهذا مالم يكن موجودا في مصر ، إذ إن السلطة لم تكن تمتلك أيديولوجية أصلا يمكن أن يكون الولاء لها عن إيمان واقتناع بها ، وإنما الولاء في هذه الحالة يكون للقائد الكاريزمي وليس لأيديولوجية ، وملكية الدولة في هذه الحالة هي ملكية الزعيم والسلطة ، وليس كجزء من فلسفة عامة في امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج .

من خلال هذا العرض يتضح أن المفهوم الذى طبق خلال هذه الفترة هو نظرية السلطة، مع دخول الدولة كطرف في ملكية الصحف ، لكن ذلك لم يأت نتيجة لتبني النظرية الشيوعية . لقد كان التطبيق واضحا لنظرية السلطة .

هوامش الفصل السادس

(١) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة المصرية المعاصرة أداة تغيير أم آلية استمرار ، م . س . ذ ، ص ٥٥ .

(٢) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ص ٩ .

(٣) عبد العظيم رمضان ، م . س . ذ ، ص ١٢٢ .

(٤) ليلى عبد المجيد ، السياسة الإعلامية في مصر ، م . س . ذ ، ص ١٩٩ .

(٥) كرم شلبي ، م . س . ذ ، ص ٨٥ .

(٦) حماد إبراهيم ، الصحافة الدينية في مصر ، في خليل صابات (إشراف) ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ، م . س . ذ ، ص ١٦٤ .

(٧) عبد الفتاح عبد النبي ، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ١٩٨٧) ص ٥٢٥ .

(٨) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة المصرية أداة تغيير أم آلية استمرار ، م . س . ذ ، ص ٩ .

(٩) المصدر السابق نفسه ، ص ٥٧ .

(١٠) محمد الحسيني الشامي ، وكالات الأنباء في مصر ، في خليل صابات (إشراف) ، المسح الاجتماعي الشامل ، م . س . ذ ، ص ١٩٢ .

(١١) انظر شهادة يوسف إدريس في رشاد كامل ، م . س . ذ ، ص ١٣٦ .

(١٢) جلال الدين الحمامصي ، من القاتل ، م . س . ذ ، ص ٤٤ .

(١٣) أميرة العباس ، إدارة المؤسسات وتأثيرها على الخدمة والمسئولية الصحفية تجاه القارئ والمجتمع ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الإعلام ، ١٩٨٤) ص ٢٨ .

(١٤) صليب بطرس ، إدارة الصحف ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٤٦ .

(١٥) ليلى عبد المجيد ، سياسات الاتصال في العالم الثالث ، م . س . ذ ، ص ١١٤ .

(١٦) مجلة آخر ساعة ، ١٥ / ٤ / ١٩٨٧ .